تمكين

تطوير التعاونيات

مبادئ إعادة التشكيل القانوني

كلاريتي
قانون التعاون و مبادرة التنظيم 2006

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

حول هذا التقرير:

يمكن الحصول على النسخة الإنجليزية الكاملة من هذا التقرير من خلال الموقع الأصلي على الانترنت

www.ocdc.coop/clarity/default.htm

تمكين

تطوير التعاونيات

مبادئ إعادة التشكيل القانوني

مبادئ مبادرة تقنين وتنظيم التعاونيات (كلاريتي)
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
٢٠٠٦

حـركات التعاونيـات الوطنيـة ومنظمـات تنمية التعاونيـات الدوليـة قد شـكلت إجماع جديد حول إعادة تشكيل بيئات الإتاحة القانونية

شركاء منظمة تنمية المجتمع كلاريتي

تنمية التعاون الزراعي الدولي / المتطوعون في تعاونية ماوراء البحار المساعدة (ACDI/VOCA):

ACDI/VOCA هي منظمة أهلية غير ربحية مخصصة لتحسين معيشة الناس في الدول النامية من خلال تنمية المجتمع، والخدمات المالية، وتطوير المشاريع، والأنظمة الزراعية. عن طريق تزويد المساعدة الإدارية والفنية للمقاولين، في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، للمزارع والصناعات الزراعية، والمؤسسات المالية، والاتحادات، والتعاونيات، والمنظمات الغير حكومية، والوكالات الحكومية، والمعاهد البحثية والتعليمية، وتقوم الـACDI/VOCA بتيسير نمو قاعدة اقتصادية عريضة وإنشاء جمعيات مدنية نشطة. لحل معظم مشاكل التنمية المستعصية والملحة، تقوم ACDI/VOCA بتزويد مزيج مخصص من المصادر والأساليب التي سُنت من أكثر من 40 سنة من التنمية الاقتصادية الناجحة في أكثر من 145 دولة. www.acdivoca.org.

الجمعية الأمريكية للتعاون والضمان الاجتماعي المشترك (AAC/MIS)

AAC/MIS أنشئت عام 1979م كجمعية إقليمية مكونة من 38 تعاونية وشركات مشتركة في 21 دولة على امتداد شمال ووسط وجنوب أمريكا والكاريبي. وتعتبر جزء من شبكة ضمن التعاونيات الدولية / اتحاد التأمين الدولي (بني على أسس المملكة المتحدة) وثلاث جمعيات إقليمية في أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، التي تضم 141 شخص أساسي مؤمن في 67 دولة. عامل تركيز رئيسي لـ AAC/MIS هو المساعدة بواسطة المنظمات التي تصل وتخدم السكان الذي لا يمكنهم الحصول حالياً لضمان الحماية www.aacmis.org.

CHF الدولية:

مهمة CHF الدولية هي أن تكون حافزاً للتغير الايجابي الطويل المدى في القانون ومجتمعات محدودي الدخل حول العالم تساعد على التطور الاجتماعي والاقتصادي والشروط البيئية.

CHF تصمم برنامجها يركز على حلول مناسبة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً لضمان أن المجتماعات المستفيدة تستطيع أن تدير وتتحمل تطويرها مستقبلاً بخطى ثابتة. CHF تعمل بحد متوسط 30 دولة كل سنة. ورفع مبادئ الديمقراطية للبناء الفعال، وتقوية وتعزيز التغيير داخل المؤسسات المحلية والمجتمعات، وتشكيل الآراء السياسية التي تميز وتدعم أكثر المبادئ قيمة في العالم. www.chfinternational.org.

مؤسسة لاند اولاكس (Land O'Lakes):

لاند اولاكس هي واحدة من أبرز تعاونيات ملكية-المزارع الأمريكية. لاند اولاكس قدمت خط واسع من التجهيزات الزراعية للمزارعين والتعاونيات المحلية والعملاء عبر الدول. كمثل فن الدولة للإنتاج والخدمات التجارية. تقوم لاند اولاكس بالاعمال التجارية محلياً في كل الولايات الـ 50، وبالمثل عالمياً. نظره لاند اولاكس هي أن تكون أحد أفضل الشركات الزراعية والغذائية في العالم. لأكثر من 25 عاماً، بكل فخر قامت لاند اولاكس العالمية للتنمية بالتدريب والدعم الفني الناجح إلى – ومن خلال – المجتمعات ، والصناعة ، والمنظمات ، والجماعات المنتجة ، والمعالجات، والتجار، مغطيةً بذلك جزء كبير في مجال صناعات الأطعمة والزراعة في أكثر 60 دولة www.idd.landolakes.com.

جمعيات التجارة التعاونية الوطنية (NCBA)

التحالف التعاوني في الولايات المتحدة الأمريكية (CLUSA): أسست في 1916م كتحالف تعاوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقدم جمعية تج ارية وتعاونية تنموية وطنية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها القائدة للجمعيات الوطنية الأعضاء في التعاونيات في كل القطاعات الاقتصادية. ومهمة NCBA هي تطوير وتحسين وحماية مشروع التعاونيات. NCBA تقدم ، برمجة التعاونيات التعليمية ذات الجودة العالية، والسياسة الوطنية العامة الناجحة وبرامج التنمية، وتتضمن برنامج عالمي فعال ، الذي يقوم بمساعدة الناس على تطوير بلدانهم وإنشاء أعمال تجارية يمتلكها الأعضاء .www.ncba.coop

الجمعية التعاونية للاتصالات الوطنية (NTCA):

الجمعية التعاونية للاتصالات الوطنية ، "صوت الاتصالات الريفية" ، وهي جمعية رئيسية غير ربحية تمثل أكثر من 560 تعاونيات تلفونات ريفية صغيرة وشركات تجارية. NTCA هي جمعية متعددة الخدمات، تعرض مجموعة عريضة من خدمات الأعضاء، وتتضمن برنامج عالية الكفاءة في الشئون الحكومية، وممثلين لخبراء القانون والصناعة، وسلسلة عريضة من الخدمات التعليمية، وتصنيف شامل للمبادئ القياسية والخاصة وكذا برنامج علاقات عامة، ودائرة مكتملة من اللقاءات الوطنية والاقليمية. ويعمل برنامج NTCA العالمي مع الحكومات، والمجتمعات، والمستفيدين الآخرين، وذلك لتحسين التنمية الاقتصادية في المناطق التي تشملها الخدمة في الدول النامية وذلك بواسطة توسعة الوصول العالمي للتواصل وتكنولوجيا المعلومات .www.ntca.org

الجمعية الوطنية لكهربة الريف العالمية المحدودة (NRECA):

تدير NRECA وتعاونياتها الأعضاء برنامج الاستشارات الفنية والمساعدة في الدول النامية حول العالم. كان الغرض الرئيسي من برامج NRECA العالمية هو تصدير النموذج الأمريكي لكهربة الريف. منذ عام 1962م ، تم تشكيل 250 تعاونية كهربائية في 14 دولة نامية. اليوم هذه المرافق تزود خدمة الكهرباء إلى أكثر من 34 مليون نسمة. إضافة إلى ذلك، فإن (نريكا) NRECA تعمل حالياً في تسع دول لتزويد المساعدة الفنية والإدارية، وإنشاء التعاونيات ومرافق اللامركزية الأخرى، وإدارة برامج التدريب، وتقديم برامج الطاقة المتجددة (الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، وطاقة المخلفات العضوية) .www.nreca.org

مؤسسة المجلس العالمي لاتحادات الإقراض (WOCCU):

كمنظمة نموذجية عالمية، تعتبر WOCCU هي الرائدة في الدفاع عن خطة التبادل المعرفي ووكالة التنمية لاتحادات الإقراض. يتضمن أعضاء WOCCU اتحاد جمعيات الإقراض الاقليمية والدولية، والجمعيات التعاونية، ومنظمات الخدمة التجارية. والرؤية الخاصة بـ WOCCU هي "إتحادات إقراض ذات جودة عالية لكل شخص" تمكين ملايين الأشخاص من النماء بواسطة تزويد خدمات الوصول إلى خدمات يمكن شرائها" . اليوم ، إتحادات الإقراض في 91 دولة تزود أكثر من 136 مليون شخص حول العالم بفرصة النماء من خلال الوصول إلى توفير آمن، وقروض يمكن دفعها، وفرصة لمستقبل أفضل .www.woccu.org

خــلال معظم القــرن الماضي، كانت التعاونيات فــي العديد من التطــورات والقيادات الاقتصاديــة على الرغم مــن الاختلاف الكبير في التصورات والسياســات وخلفيات الاســتعمار، خاضعة لإطار عمل قانونٍي مُتشابه حيث أن أي إدارة كانت عرضة للمحاسبة من الدولة بدلاً من الأعضاء

استهلال

في مارس ٢٠٠٥، أنشأت ثمان منظمات تنمية تعاونية ، والتي هي أعضاء في مجلس تنمية التعاونيات الخارجية (OCDC) ، بدعم من الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية (USAID)، أنشأت قانون الجمعيات والمبادرة التنظيمية (CLARITY) . الغرض من **كلاريتي** هو إنشاء ونشر مجموعة من المبادئ لإعادة تشكيل قانون الجمعيات بناءً على الخبرات الجماعية لأعضاء المنظمات.

نتائج هذا التقرير من السنة الأولى لـ **كلاريتي** . من خلال سير العمل خلال السنة ، مشروع **كلاريتي**، أدار وساعد في ترسيخ قانون سبيجل وماك ديرميد ، تولى ورشات العمل وواصل البحوث بشأن اعادة تشكيل قانون الجمعيات حول العالم.

الخبراء الخارجيين كانوا مستشارين، وبالمثل العاملين في الميدان من منظمات التنمية التعاونية (CDOs). من خلال هذا التقدم في الأبحاث والأفكار، قدمت **كلاريتي** مسودة إجمالية لمبادئها واتفق عليها بالإجماع وتم المصادقة على مجموعة من المبادئ الرئيسية لقانون إعادة تشكيل الجمعيات الذي يُفعّل هذا التقرير. المشروع أيضاً قدم إطار تحليلي "قواعد" لتقييم بيئات قانونية تشاورية، ولمحات تعكس تأثيرات إعادة التشكيل القانونية حول العالم.

بالإضافة إلى هذا التقرير، أسست **كلاريتي** موقع على الانترنت لنشر المعلومات حول قانون الجمعيات والتنظيمات. الموقع هو، www.ocdc.coop/clarity/default.htm ، معالمه (١) حواشي شاملة لسرد قانون الجمعيات، التنظيمات، وثائق تحليلية، ومعلومات أخرى متعلقة بمنح بيئات قانونية لتطوير الجمعيات ؛ (٢) نسخة قابلة للتنزيل من هذا التقرير؛ و (٣) روابط لمواد البحث والمنظمات المتعهدة بتعزيز منح بيئات قانونية للجمعيات.

نود أن نشكر كل منظمات تنمية التعاونيات (CDO) الاعضاء في كلاريتي، والوكالة الامريكية الدولية للتنمية (USAID)، والعديد من المشاركين في ورشات عمل كلاريتي الذين حسنوا بشكل كبير وعميق فهمنا. ونرغب أن نعبر بشكل خاص عن تقديرنا لموظفي سبيجل وماك ديرميد الذين أسهموا في مسودة هذا التقرير، وتنظيم تراس ورش العمل، ومواصلة البحث ، والتصنيف الشامل لسرد هامش مواد قانون الجمعيات، وتأسيس موقع كلاريتي على الانترنت الذي كان له قيمه كبيرة. ونشكر أيضاً توم كارتر، الذي كان حثه ودعمه مفيد لكلاريتي. في الأخير، نحن نريد أن نتعرف على من ساعدنا على الانطلاق والإبداع وإحضار أفكارنا إلى الواقع في مخطط عمل مفيد.

جيم كاولي وميبراتو تسيجي

رؤساء مجلس الشركة

جمعية قيادة كلاريتي

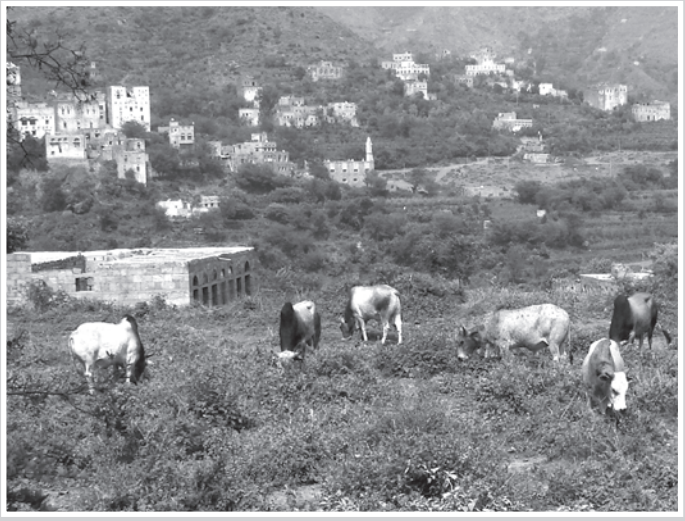

أن السـيطرة الحكومية علـى التعاونيات تضر أكثر مما تنفـع وأن كل التعاونيات بغض النظر عن مسـتوى تطورها أو بلد منشـأها ينبغي أن تتشاطر نفس الحقوق المتعلقة بإدارة شؤونها باستقلالية وديمقراطية.

المقدمة

خلال معظم القرن الماضي، كانت التعاونيات في العديد من التطورات والقيادات الاقتصادية على الرغم من الاختلاف الكبير في التصورات والسياسات وخلفيات الاستعمار، خاضعة لإطار عمل قانوني مُتشابه حيث أن أي إدارة كانت عرضة للمحاسبة من الدولة بدلاً من الأعضاء. بدءاً من النموذج "البريطاني الهندي القياسي" في المستعمرات البريطانية والتوسع من خلال تعاونية "باراستاتالس" في الدول المتحدثة بالفرنسية، والولايات والأجزاء التي تحت سيادة تعاونيات في امريكا الجنوبية والاتحاد السوفيتي السابق، التعاونيات حول العالم كانت خاضعة لإطار عمل قانوني مشترك. إطار العمل قلل من دور الأعضاء في التحكم بشؤون التعاونية وحل محلهم موظفون حكوميون أو حزبيون، غالباً كان هؤلاء يعملون في مكتب مسجل التعاونية.

في السبعينيات، الدولة سيطرت على نموذج تنمية التعاونيات الذي وصل إلى أوجّه.

قوانين التعاونيات حول العالم المتطور مكنت المسجلين من تعيين وعزل المدراء والمدراء العموم، لتوجيه القرارات التجارية الأساسية، ولحل الأداء تحت التوقعات للتعاونيات، ولطلب تعديلات لائحة القوانين الفرعية، وتحديد متطلبات العضوية، وتعمل ككيان قضائي لكل النقاشات حول إشراك التعاونيات، متضمناً النقاشات حول إشراك المسجل. التعاونيات تحت هذه الأطر القانونية للدولة الحاكمة غالباً افتقرت إلى الحقوق القانونية للتجارة الخاصة الأخرى، متضمناً حق المقاضاة أو أن تُقاضى، إبرام العقود، أو الدخول إلى خط جديد في التجارة بدون أخذ إذن من الحكومة.

التعاونيات تحت هذه الأطر القانونية للدولة الحاكمة غالباً افتقرت إلى الحقوق القانونية للتجارة الخاصة الأخرى، متضمناً حق المقاضاة أو أن تُقاضى، إبرام العقود، أو الدخول إلى خط جديد في التجارة بدون أخذ إذن من الحكومة

التيار قد ارتد الآن. تحركات التعاونيات الوطنية ومنظمات تنمية تعاونيات الدولية قد شكلت إجماع جديد حول إعادة تشكيل بيئات الإتاحة القانونية.

الإجماع الجديد يشدد على الاستقلال من الحكومات وإزالة الحواجز لمشروع التعاونية في كل القطاعات الاقتصادية. قانون التعاونيات وتنظيم المبادرة (كلاريتي) كان قد شُكل بواسطة ثمانية منظمات أعضاء في

مجلس ما وراء البحار لتنمية التعاونيات لصياغة مجموعة من المبادئ والأدوات التحليلية لتقييم قانون التعاونيات والتنظيمات في ضوء هذا الإجماع الجديد.

من خلال سلسلة من الاجتماعات، وورش العمل، والاتصالات التشاورية، والمراجعة الشاملة للمادة المطبوعة، قدمت كلاريتي مجموعة من المبادئ لبيئات الاتاحة لقانون الجمعيات التي تدعم هذا التقرير. المبادئ ليست قانون نموذجي. كلاريتي لم تصادق على أي نموذج قانون معين لكل الدول. بالأحرى، مبادئ كلاريتي مقصودة أن تُستخدم بواسطة حركة تعاونية محلية لتحلل بيئة قانونية وتنظيمية وتؤسس عملية للتغييرات الضرورية المقترحة.

مبادئ كلاريتي الجوهرية للبيئات المتاحة للتعاونيات قد تم شرحها بالتفصيل في القسم التالي من هذا التقرير. هذه المبادئ قد قُدمت بطريقتين تحليلية «قواعد» التي يمكن استخدامها لاختبار بيئات قانونية وتنظيمية معينة. تالياً للقواعد هناك مجموعة من المظاهر الجانبية التي تم إعدادها بواسطة المنظمات أعضاء كلاريتي التي تشرح كيف أن بعض حركات التعاونيات أثرت في تشريعات إعادة التشكيل في البلدان التي تعمل فيها. في نهاية التقرير يوجد ملحقين:

الأول يقدم نبذة تاريخية قصيرة عن التطورات في قوانين التعاونيات ومبادئ التعاونيات التقليدية ؛ الثاني يقدم مجموعة من عناوين الاتصال والاستشهادات إلى مصادر إضافية. مصادر إضافية ونسخة إلكترونية من هذا التقرير يمكن إيجادها على موقع كلاريتي على الانترنت،

www.ocdc.coop/clarity/default.htm

الإجماع الجديد يشدد على الاستقلال من الحكومات وإزالة الحواجز لمشروع التعاونية في كل القطاعات الاقتصادية.

مبادئ مبادرة تقنين وتنظيم التعاونيات (كلاريتي*) للإصلاح التشريعي

المبادئ الجوهرية لـ(كلاريتي)

لطالما استخدمت الحركات التعاونية، ولفترة طويلة، مبادئ المؤسسات التعاونية كوسائل تنظيمية. إن انتشار المؤسسات التعاونية في أوروبا من منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهايته جاء كنتيجة لصياغة ونشر المبادئ التعاونية من قبل جمعية روشديل البريطانية للرواد المنصفين ومؤسسة ريفايزن الألمانية للادخار والإقراض التعاوني. إن المبادئ التي تم اعتمادها من قبل هاتين المنظمتين تم فيما بعد تنقيحها وإعادة صياغتها من قبل تحالف التعاونيات العالمي ومنظمة العمل الدولية وذلك بغرض الدعم والترويج للتعاونيات في البلدان النامية. وعلى الرغم من عودة جذورها إلى هاتين المنظمتين وإلى جهود أخرى هدفت إلى بلورة مبادئ المؤسسات التعاونية فإن **كلاريتي** فريدة في صياغتها لمجموعة من المبادئ الشاملة التي تهدف على وجه التحديد تحليل البيئات القانونية والتنظيمية.

تنبثق بعض مبادئ **كلاريتي** من مبادئ قائمة منذ زمن طويل للمؤسسات التعاونية. وبالتحديد، فإن المبدأ الذي ينص على أن تدار التعاونيات بطريقة ديمقراطية من قبل أعضائها، فتكون متحررة من الحكومة ومستقلة عن الأشخاص والهيئات من غير أعضاءها، كان مبدأً أساسياً من مبادئ روشديل وغيرها من المبادرات التعاونية الأخرى. إلا أن هذا المبدأ يتعرض للإنحسار بإستمرار في الأطر القانونية للبلدان النامية.

وكما هو موضح في الملحق (أ)، فقد نشأت وجهة نظر قوية ذات مرة بين الخبراء والمسئولين الحكوميين تقول بأن التعاونيات في الدول النامية تحتاج إلى اليد المرشدة للحكومة من أجل تسريع تطورها. وقد قدمت وجهة النظر تلك المبررات من أجل التضحية بمبدأ الإدارة الديمقراطية لصالح قدرات الحكومة القوية المقترنة بالسلطة لتوجيه أعمال التعاونيات والسيطرة عليها. إلا أن هذا الإجماع قد تحول الآن، وأصبحت وجهة النظر المقبولة على نطاق واسع في الوقت الحاضر، ووجهة النظر القوية **لكلاريتي** هي أن السيطرة الحكومية على التعاونيات تضر أكثر مما تنفع وأن كل التعاونيات بغض النظر عن مستوى تطورها أو بلد منشأها ينبغي أن تتشاطر نفس الحقوق المتعلقة بإدارة شؤونها باستقلالية وديمقراطية.

× ملاحظة المترجم: تعني كلمة "clarity" باللغة الإنجليزية "وضوح" وهي هنا تُمثل اختصار للحروف الأولى من: Cooperative Law and Regulation Initiative التي تعني مبادرة تقنين وتنظيم التعاونيات.

تُنبع مبادئ **كلاريتي** الأربعة الأولى من الحاجة إلى القانون لحماية وتشجيع الإدارة الديمقراطية للتعاونيات من قبل الأعضاء. وتؤكد مبادئ **كلاريتي** أن الأنظمة الضابطة والقانونية ينبغي أن:

- تحمي الشخصية الديمقراطية للتعاونية عن تخويل الأعضاء السلطة لإدارة منظماتهم؛
- حماية الإدارة الذاتية للتعاونيات واستقلالها عن الحكومة والأشخاص والهيئات من غير أعضاءها؛
- حماية الطابع الطوعي للعضوية في التعاونيات، والسماح بتحديد العضوية من قبل التعاونيات، وبحيث لا تكون مفروضة بالقانون أو عبر أوامر الحكومة؛ و
- حماية وتشجيع مسئوليات الأعضاء، بما في ذلك واجباتهم في المساهمة العادلة في رأس مال التعاونية والتحكم فيه بشكل ديمقراطي.

يُركّز المبدءان التاليان **لكلاريتي** والمتعلقان ببيئات النظام والقانون على العلاقة بين التعاونيات وشركات الأعمال الأخرى ضمن الاقتصاد الوطني. فعندما يُنظر إلى الحكومة على أنها تمثل اليد المرشدة للحركة التعاونية، يتم منع التعاونيات من الدخول في مجالات معينة من الأعمال التجارية عبر أملاءات القوانين والقرارات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأطر التنظيمية بما فيها تلك التي تهدف إلى الترويج لخصخصة الصناعات، غالباً ما تقوم باستبعاد مساهمة التعاونيات فيها وذلك من خلال متطلبات تنظيمية شاقة مصممة لصالح الشركات الكبرى أو الاحتكارات المملوكة للدولة.

بغرض الترويج للمعاملة المنصفة للتعاونيات، تُقدم مبادئ **كلاريتي** النصيحة التي تتمثل في أن الأنظمة الضابطة والقانونية ينبغي:

- ألا تمنح التعاونيات مزايا أقل بالمقارنة مع مثيلاتها من الشركات التجارية الأخرى في نفس القطاع وفي نفس الوقت أن تحمي الطابع التشاركي للتعاونيات وتكون أكثر حساسية تجاهه؛ و
- أن توفر قدرا معقولا من المراعاة ومن الحوافز، حيثما كان ذلك ملائماً، التي يكون من شأنها تمكين الشركات ذات الطابع التعاوني من العمل ضمن القطاع.

غالباً ما يتم تسجيل التعاونيات وإدارة شؤونها وحل خلافاتها في نفس الجهة الحكومية، الأمر الذي يثير القلق حول تضارب المصالح بين المسئوليات المختلفة.

غالباً ما يتم تسجيل التعاونيات وإدارة شؤونها وحل خلافاتها في نفس الجهة الحكومية، الأمر الذي يثير القلق حول تضارب المصالح بين المسئوليات المختلفة.

المبادئ الثلاث الأخيرة **لكلاريتي** تتعلق بالهيكل المؤسسي الأطر التنظيمية. وقد قاد تأسيس آليات إدارية (بيروقراطية) مستقلة لتسجيل التعاونيات والإشراف عليها في كثير من البلدان إلى قدرٍ عظيم من انعدام الكفاءة والتحيز الإجرائي لا تعاني منه شركات القطاع الخاص الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإنه ينبغي على كثير من التعاونيات عند التسجيل لدى الحكومة الحصول على موافقة وتصريح ليتسنى لها العمل، أو أن عليها أن تقضي فترة جبرية من الانتظار غير النشط في الوقت الذي تستطيع فيه شركات القطاع الخاص البدء بممارسة نشاطها واعتبار نفسها مصرح لها تلقائياً ما لم أو حتى تُقرر جهة تسجيل الشركات خلاف ذلك. بالإضافة إلى ذلك فإنه غالباً ما يتم تسجيل التعاونيات وإدارة شئونها وحل خلافاتها في نفس الجهة الحكومية، وهو ما يثير القلق حول تضارب المصالح بين الأدوار الثلاثة المختلفة.

ولتقليل السلبيات التنظيمية التي يُمكن أن تُعيق تطور التعاونيات، ومن أجل توفير معاملة غير متحيزة للتعاونيات بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وكما هو الحال معها، فإن مبادئ **كلاريتي** تحث على أن القوانين والنظم ينبغي:

- أن تكون بسيطة، وقابلة للتوقع وكفؤة وينبغي أن تحد من التأخير الإداري (البيروقراطي) والعوائق أمام تنفيذ أنشطة التعاونيات، كما أنها يجب أن تتجنب التضارب مع أو إزدواجية القوانين؛
- تلتزم بالإجراءات القانونية النافذة، بما في ذلك ضمان الحقوق الكفولة قانونا بالحصول على محاكمات منصفة، والتمثيل القانوني المناسب أثناء النزاعات، والإستئناف بدون تحيز لقرارات الدولة التي تمس التعاونيات أو أعضاءها، و
- تُحدد دور الدولة في تطبيق القانون وحل الخلافات وإصدار التراخيص وكذا الترويج بأسلوب يتجنب التكرار والنفوذ غير المبرر ويقلل من التضارب بين المصالح.

كل مبدأ من المبادئ الجوهرية التي وُصفت أعلاه قُصد منها أن تكون عامة، إذ لم تقم **كلاريتي** بإعتماد لغة تشريعية محددة ترى وجوب تطبيقها ضمن سياق محدد. فالمبادئ قد تم تصميمها بهدف مساعدة الحركة التعاونية على دراسة وتقييم صيغة تشريعية معينة أو إجراء تنظيمي ما، وتقرير ما إذا كانت الحماية والتشجيع اللذان يوفرانهما ملائمة لخلق بيئة مناسبة لتطوير التعاونيات، أما بالنسبة لمهمة تطوير الصيغ التشريعية المحددة فقد تركت للممارسات المتبعة محليا.

مبادئ كلاريتي الجوهرية لخلق بيئات من التمكين القانوني والتنظيمي

- **حماية الإدارة الديمقراطية من قبل الأعضاء:** ينبغي على القانون أن يحمي الطابع الديمقراطي للتعاونيات، وأن يُوكِل إدارة شؤون المنظمات التعاونية إلى أعضائها.
- **حماية الاستقلالية والإدارة الذاتية:** إن التعاونيات هي أعمال إنتاجية تنتمي إلى القطاع الخاص. وينبغي على القانون أن يحمي الإدارة الذاتية والاستقلالية للتعاونيات من الحكومة والأشخاص والهيئات من غير أعضاءها.
- **احترام العضوية الطوعية:** ينبغي على القانون أن يحمي الطبيعة الطوعية للعضوية في التعاونيات؛ إن العضوية في التعاونيات ينبغي أن يتم تحديدها من قبل كل تعاونية بإستقلالية، ويجب ألا تُفرض بالقانون أو أوامر الحكومة.
- **الحاجة إلى المساهمة الاقتصادية للأعضاء:** يجب أن يحمي القانون ويشجع مسئوليات العضوية بما في ذلك واجبات المساهمة المنصفة في رأسمال التعاونية وإدارته ديمقراطيا.
- **تشجيع المعاملة المنصفة:** يجب ألا تمنح القوانين والأنظمة مزايا أقل للتعاونيات بالمقارنة مع مثيلاتها من الشركات التجارية في القطاع ذاته، وفي نفس الوقت ينبغي حماية ورعاية الطابع التشاركي للتعاونيات، وينبغي أن تتم إجراءات التأسيس وتنفيذ القانون وحل الخلافات والترخيص للتعاونيات بنفس الآلية المُتبعة مع شركات الأعمال الأخرى.
- **تشجيع الوصول إلى الأسواق:** ينبغي للضوابط الخاصة بقطاع معين أن توفر القدر المعقول من المراعاة و والمحفزات، حيثما كان ذلك ملائماً، بحيث تتيح للشركات ذات الطابع التعاوني في قطاع الأعمال ممارسة أعمالها بسهولة.
- **توفير إطار تنظيمي متماسك وكفؤ:** ينبغي للإطار التنظيمي أن يكون بسيطاً ومتوقعاً وكفؤاً؛ كما ينبغي أن يحد من التأخير والعوائق الناتجة من الآليات الإدارية (البيروقراطية) المعقدة؛ ويؤدي لتجنب التضارب والإزدواجية في القوانين. ولذلك، يجب أن تنفذ الضوابط المسيرة للأعمال التعاونية من قبل مؤسسات تمتلك أفضل الخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- **حماية الحقوق أثناء الإجراءات القضائية:** ينبغي أن تُكفل للمنظمات التعاونية ولأعضائها الحقوق القانونية بما في ذلك الحقوق النافذة للحصول على محاكمات عادلة، وحقوق التمثيل القانوني والاستئناف المحايد لقرارات الدولة التي تؤثر على التعاونيات وأعضائها.
- **تجنب التضارب في المصالح:** إن دور الدولة في تنفيذ القانون وحل الخلافات والترخيص والتشجيع ينبغي أن يؤدى بطريقة تتجنب الإزدواجية والنفوذ غير المبرر وتحد من التضارب بين المصالح.

القواعد التحليلية لكلاريتي:

لبيان كيفية استعمال مبادئ **كلاريتي** في اختبار البيئات التنظيمية والقانونية فقد أعدت **كلاريتي** قاعدتين تحليليتين لاستعمالهما من قبل الحركات التعاونية والمدافعين الآخرين عن السياسات. لقد جمعت **كلاريتي** وراجعت عدداً كبيرا من قوانين التعاونيات وأجرت أبحاثاً حول الممارسات التنظيمية للتعاونيات في عدد من البلدان التي يعمل فيها أعضاؤها. ونتيجة لهذا الجهد في البحث أوجد المشروع قاعدتين، أحداهما تركز على العناصر الشائعة في القوانين والممارسات الخاصة بالتعاونيات، والأخرى تركز على المواد القانونية الشائعة المتعلقة بقطاعات محددة، والتي تؤثر على المشاركة التعاونية.

وفي كل قاعدة تحدد مبادرة **كلاريتي** كيف ولماذا يمكن تطبيق مبدأ أو أكثر من المبادئ الجوهرية على جوانب محددة من الإطار التنظيمي. المقترحات حول الممارسات التي يُمكن أن تُساعد على تنفيذ المبادئ الجوهرية بنجاح متضمنة في كل قاعدة جنباً إلى جنب مع تحديد الأسباب التي توضح أهمية ذلك الجانب من القوانين والنظم لتطوير التعاونيات. وقد تم تضمين أمثلة محددة عن الممارسات المساعدة والمعيقة من القوانين والنظم القائمة والسابقة بغرض المقارنة.

والقواعد لا تمثل قوانين أنموذجية، كما أنه لم يقصد منها أن تقدم نماذج لصيغ أو مواد قانونية لتبنيها في كل بلد. وبدلاً من ذلك، فإن الغرض من تلك القواعد هو إيضاح كيف أن مبادئ **كلاريتي** يمكن استخدامها لتحليل بيئات تنظيمية محددة ومناقشة التغييرات التنظيمية المطلوبة. و للحصول على مصادر إضافية بهذا الخصوص يمكنكم الإطلاع على الملاحق المرفقة في نهاية هذا التقرير، كما يمكنكم تصفح موقع **كلاريتي** على الشبكة العالمية (الإنترنت):

www.ocdc.coop/clarity/default.htm

مبادئ قانون التعاونيات والتنظيمات

١ - تأسيس وتسجيل التعاونيات

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
توفير إطار متماسك وكفؤ للإجراءات التنظيمية	**الإطار الزمني/ فترات التسجيل المعتمدة.** للحد من إمكانية التأخير الإداري (البيروقراطي) المطول، ينبغي تحديد فترات زمنية معتمدة تصبح بعدها طلبات التسجيل مجابة بصورة آلية.	في البلدان التي تكون فيها إجراءات التسجيل متعبةً أو لا تتم في وقتها أو غير مضمونة فإن التعاونيات يتم تنظيمها عادةً ضمن منظمات غير ساعية للربح أو في وضع شركات عامة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الفليبيني § ١٦ / ١٩٩٠: «جميع طلبات التسجيل ينبغي البت فيها خلال فترة (٣٠) يوما، ما لم فإن الطلب يعتبر مصادقاً عليه.»

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية لدولة غانا، ١٩٦٨: فرض القانون فترة تجريبية مدتها ستة أشهر لتسجيل التعاونية التي غالباً ما تمدد إلى عامين أو أكثر.

شجّع المعاملة المنصفة	**سجّل التعاونيات في نفس المكتب كغيرها من شركات الأعمال.** ومن الأفضل تحديد إجراءات خاصة بتسجيل التعاونيات في الجهة الحكومية ذاتها التي تسجل الشركات والأعمال الأخرى.	سيتم إثناء الجمعيات عن استخدام إجراءات التسجيل الأكثر صعوبة من تلك الخاصة بشركات الأعمال الأخرى.

مثال على التمكين: الولايات المتحدة: وثائق التأسيس يتم تقديمها وحفظها عادة وفقاً لمواد القانون العام للشركات وتعتبر وثائق قانونية مثبتة للتأسيس.

تجنّبْ تضارب المصالح	**أجعل دور المسجل أكثر سلاسة** حيثما يوجد سجلٌ خاصٌ بالتعاونيات، ويمكن تسهيل هذا الدور عن طريق إلغاء النشاطات الغير تسجيلية كالترويج والإشراف وحل الخلافات.	الجمع بين الوظائف التنظيمية والترويجية في نفس الجهة يخلق تضارب جوهري في المصلحة وهو ما يلغي حيادية التسجيل/التنظيم وفعالية جهود الترويج في كثير من البلدان.

مثال على التمكين: جنوب أفريقيا: تم نقل مسجل التعاونيات من وزارة الزراعة إلى وزارة الصناعة والتجارة وذلك بغرض فصل جهود الترويج للقطاع المحدد عن نشاط التسجيل.

مثال على الإعاقة: قانون جمعيات الإقراض التعاوني الهندي، ١٩٠٤: إن النموذج «البريطاني الهندي الكلاسيكي» لقانون التعاونيات يخلق تضارباً جوهرياً في المصلحة في مكتب المسجل بسبب منح المكتب صلاحيات التنظيم والترويج.

حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية	**تجنّب النماذج الإلزامية بقوة القانون.** يجب أن توفر قوانين التسجيل وإجراءاته المرونة القصوى للتعاونية بحيث تحدد آليات إدارتها ذاتيا من خلال إصدار لوائح داخلية تتوافق مع النظام الأساسي لإنشائها.	إن تطوير القدرات الإدارية لأعضاء التعاونيات لإدارة المؤسسة ديمقراطياً وتطبيق الهيكل الأكثر فائدةً وملاءمة لنشاطها هو أمرٌ محوري لنجاح التعاونية.

مثال على التمكين: قانون الجمعيات التعاونية في بوتسوانا § ١٢٥، المادة ١ / ١٩٨٩: هذا التشريع يوفر حدا أدنى للمتطلبات القانونية، مثل إجراءات تعيين والإستغناء عن مسئولي التعاونية وذلك دون أن يفرض صيغة قانونية محددة لذلك.

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية التايلاندي، ١٩٦٨: يفرض المسجل نماذج للوائح الداخلية يفرضها القانون على التعاونيات.

٢- الإشراف على التعاونيات

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع المعاملة المتساوية وحماية الإدارة الذاتية والاستقلالية	**تنسيق الأنشطة التنظيمية للأعمال.** كثيرٌ من البلدان تدمج الأنشطة التنظيمية الخاصة بالتعاونيات تحت هيئات ذات مسئوليات مشابهة لشركات الأعمال الأخرى.	يجب أن تخضع التعاونيات لمتطلبات تنظيمية مشابهة لتلك التي تحكم الشركات الأخرى. إن الآلية التنظيمية الرئيسية للتعاونيات تتمثل في منح الأعضاء السلطة لإدارة منظماتهم.

مثال على التمكين: القانون التعاوني الفليبيني § (٢)١٢٤، ١٩٩٠: حظر «التدخل المباشر أو الغير مباشر لأي مسئول أو موظف عام في الشؤون الداخلية للتعاونية التي ليس عضواً فيها.»

مثال على الإعاقة: الكتاب الأبيض الأوغندي حول شؤون جميع الاتحادات التعاونية، ١٩٦٨: «إن واجب الحكومة هو مساعدة وتوجيه (التعاونيات). وفي هذا الصدد فإن الحكومة عازمة على... جعل السيطرة على الحركة التعاونية تحت سلطة الوزير بشكل مباشر.»

تجنّب التضارب في المصالح	**فصل وظائف التنظيم عن وظائف الترويج.** وظائف التنظيم ينبغي فصلها بشكل مؤسسي عن الوظائف الأخرى مثل الترويج أو التسجيل.	إن تخويل الجهة ذاتها مسئوليات الترويج وفرض القانون يمكن أن يقود إلى تضارب في المصالح يعطل كفاءة وعدالة النظم.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات لدولة جنوب إفريقيا § ٤، ٧٥، ٨٠، ٢٠٠٥: ينصح المجلس الاستشاري للتعاونيات الحكومة ويقدم التوصيات فيما يتعلق بالسياسات ولكن ليس له دور تنظيمي مباشر على التعاونيات.

مثال على الإعاقة: قانون سلطة تطوير التعاونيات الفليبيني، § ٣، ١٩٩٠: يمنح هيئة تطوير التعاونيات جميع سلطات تسجيل التعاونيات والترويج لها وتنظيمها.

٣- الوضع القانوني والحقوق

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع المعاملة المتساوية (المنصفة) **حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية**	**الشخصية القانونية.** ينبغي أن تكون للتعاونية شخصية قانونية مشابهة لتلك التي تمتلكها مؤسسات الأعمال الأخرى، وعلى سبيل المثال فإنه يجب أن يكون للتعاونيات كامل حقوق التملك والتعاقد والمقاضاة والتعرض للشكوى القضائية	إن شخصية المؤسسة تمتلك بصفة عامة معظم الحقوق القانونية للفرد بغرض تمكينها من التصرف كشخصية مفردة تملك الممتلكات وتوقع العقود وتلجأ إلى النظام القضائي للحصول على حقوقها. الشخصية القانونية هي إحدى العناصر الرئيسية في تأسيس التعاونيات كمؤسسات خاصة تجاه الدولة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الأوكراني، § ٢٣، ٢٠٠٣: «للتعاونيات الحق في القيام بأي نشاط تسمح به لوائح تأسيسها ما لم يكن محظوراً في القانون.»

تشجيع المعاملة المنصفة	**المسئولية تجاه الغير / تعويض المسئولين والمدراء.** مثل سائر موظفي المؤسسات، فإن المدراء والموظفين ينبغي أن يعوضوا من قبل التعاونية عن أي خسائر قد يتعرضون لها عند مقاضاتهم بسبب دورهم في التعاونية، مالم تكن المسئولية راجعة لتقصيرهم عمداً أو نتيجة للإهمال في القيام بواجبٍ في صميم المسؤولية تجاه التعاونية.	يجب عدم حماية أو إعفاء التعاونيات أو موظفيها من الخضوع للقوانين العامة النافذة. ولضمان مساءلة موظفي التعاونيات فإنه يجب أن تكون لهؤلاء الموظفين الواجبات الوظيفية الملزمة التي تنطبق على موظفي مؤسسات الأعمال الأخرى.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات لدولة جنوب إفريقيا رقم ٤، § ٧٥، § ٣٧ (١)، ٢٠٠٥: الرؤساء والمدراء والموظفين ليسوا مسئولين عن الأعمال التي يتم القيام بها خلال تنفيذ واجباتهم إذا كانت لا تتضمن مخالفات متعمدة أو إخلالاً بالأمانة أو إهمالاً جسيماً أو تهوراً في الأداء.

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية السوداني § ٦ (أ)، ٢٠٠٣: «لأغراض المسئولية الجنائية فإن، ممتلكات الجمعية تعتبر ممتلكات عامة ويتم التعامل مع موظفيها باعتبارهم موظفين عامين.

٤- العضوية

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
احترامْ العضوية التطوعية	**لا عضوية إجبارية.** ينبغي ألا يكون للحكومة أي سلطة لفرض العضوية في أي تعاونية.	إن العضوية المفروضة من قبل الحكومة تلغي الطبيعة الديموقراطية للتعاونية وتؤذي صلة المساءلة والمحاسبة بين التعاونية وأعضائها.

مثال على التمكين:

قانون التعاونيات دولة جنوب إفريقيا ٤، § ٧٥، § ٣ (١) (أ)، ٢٠٠٥: تعتبر التعاونيات مُلتزمةً بالمبادئ التعاونية إذا «كانت عضوية تلك التعاونية مفتوحة للأشخاص القادرين على استخدام خدمات تلك التعاونية والراغبين والقادرين على قبول مسئوليات العضوية.»

القانون البوسني العام للتعاونيات § ٥، ٢٠٠٣: ينص على معاملة النساء والرجال على قدم المساواة فيما يتعلق بعضوية التعاونيات.

مثال على الإعاقة:

مصر، ١٩٥٢: تفرض الحكومة على مزارعي بعض القطاعات الانضمام إلى التعاونيات الزراعية.

قانون التعاونيات الزامبي § ٣، ١٩٧٠: تستخدم صلاحيات الحكومة في «اتخاذ إجراءات حسب ما تراه مفيداً لتشجيع تطوير التعاونيات» للسيطرة على أنشطة التسويق الزراعي وفرض العضوية في التعاونيات.

حماية التحكم الديموقراطي للأعضاء	**الاستقلالية الذاتية في تحديد حجم ومؤهلات العضوية.** ينبغي على التعاونيات أن تحدد عن طريق آليات الإدارة الداخلية المتطلبات المتعلقة بحجم العضوية ومعايير استحقاق العضوية على بالإتساق مع القوانين العامة النافذة لعدم التمييز.	عدد الأعضاء ومميزاتهم المطلوبة لتكوين تعاونية ما سيختلف من حالة إلى أخرى. وترجع للإدارة والأعضاء عملية تحديد صفات العضوية التي ستضمن أفضل نجاح للمشروع.

مثال على التمكين: القانون المدني البرازيلي رقم ١٠٤٠٦، الفقرة ٢، § ١٠٩٤، ٢٠٠٢: يسمح للتعاونيات تحديد حد أدنى من الأعضاء وفقاً للحاجات الإدارية للتعاونيات.

مثال على الإعاقة:

قانون الجمعيات التعاونية السوداني، ١٢ (ط)، ٢٠٠٣: «عدد أعضاء أي جمعية أولية لن يكون أقل من ٢٠ شخصاً. ويمكن للمسجل أن يحدد حداً أقصى لعدد الأعضاء في الجمعية في حالات خاصة لأسباب جغرافية واجتماعية.»

القانون الأوكراني للتعاونيات § ١١، ٢٠٠٣: يفرض رسماً ابتدائياً يجب دفعة للحصول على للعضوية.

حماية الإدارة الذاتية والاستقلال	**حظر العضوية الحكومية.** ينبغي على قانون التعاونيات ألا يسمح للحكومة بعضوية التعاونيات	مشاركة الدولة في عضوية تعاونية يؤدي إلى التضحية بدور التعاونية في القيام بالأعمال التجارية كمؤسسة مستقلة خاصة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الفليبيني § ٢٨، ١٩٩٠: إن أي مسئول أو موظف في هيئة تطوير التعاونيات أو أي مسئول حكومي منتخب ليس له الحق في أن يصبح مسئولاً أو مديراً لأي تعاونية.

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية بومباي الهند، ١٩٢٥: يخول للحكومة المساهمة في رأسمال التعاونيات.

٥ - سلطة الأعضاء

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
حماية التحكم الديموقراطي للأعضاء	**قواعد تصويت الأغلبية.** ينبغي على قانون التعاونيات أن يسمح لأي تعاونية بتنفيذ طائفة من قوانين التصويت من خلال اللوائح الداخلية بما يتسق مع متطلبات الإدارة الديموقراطية بما في ذلك صوت واحدٌ لكل شخص، وحق الغالبية المطلقة في اتخاذ قرارٍ بتعديل هيكلية التعاونية وكذا التصويت التراكمي، ورعاية متطلبات التصويت.	ينبغي أن تفرض الإدارة الديمقراطية على التعاونيات، مع إعطائها المرونة لتحديد الإجراءات الديمقراطية بداخل المنظمة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات لدولة جنوب إفريقيا رقم ٤، § ٧٥، § ٣ (١) (ب)، ٢٠٠٥: للتعاونيات الأولية، «لكل عضو صوت واحدٌ فقط.»

مثال على الإعاقة:

هنغاريا: يفرض القانون اتخاذ كثير من القرارات بالتصويت بالإجماع.

القانون البوسني العام للتعاونيات، § ٣٠، ٢٠٠٣: يسمح بتقييم حق التصويت بناءً على قدر مساهمة الفرد في التعاونية.

حماية الإدارة الديمقراطية للأعضاء	**تقديم السجلات للتدقيق.** لتسهيل سيطرة الأعضاء على الإدارة، فإن السجلات عموماً ينبغي أن تكون مفتوحةً للتدقيق من قبل أي عضو في التعاونية.	أعضاء أي تعاونية هم في النهاية المسئولون عن الإشراف على مجلس الإدارة وينبغي تزويدهم بالمعلومات اللازمة لأداء هذا الدور.

مثال على التمكين:

قانون التعاونيات المنغولي، § ٢٧ (٦)، بدون تاريخ: مجلس الإدارة هو المسئول عن حفظ السجلات وإبلاغ مجلس المحاسبة عن تسلم التقرير السنوي، وتقديم التقرير إلى الأعضاء.

القانون الأوكراني للتعاونيات، § ١٢، ٢٠٠٣: للأعضاء الحق بطلب «المعلومات حول العضوية في التعاونية وتسيير التعاونية ومسئوليها.»

٦- المسئولون والمدراء

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
احم الإدارة الذاتية والاستقلالية	**تجنب التعاريف المفصلة حول المهام الإدارية.** يمكن لقانون التعاونيات أن يعطي تعليمات عامة حول الفصل الأساسي بين أدوار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بدون الإغراق في التفاصيل التي تؤدي لمنع المرونة الضرورية في تنظيم العمل.	إن هيكل إدارة التعاونية يجب أن يعكس أفضل الأساليب المناسبة للقطاع الذي تنتمي إليه التعاونية والمتناسب مع قدراته التسييرية. مع ذلك فإن الهياكل ذات الطابع العمومي قد لا تكون مناسبة لتعاونية معينة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات المنغولي، § ٢٣، بدون تاريخ: يختار الأعضاء –بالأغلبية– فريق مجلس الإدارة ومجلس التدقيق المحاسبي والمدير ويحددون واجباتهم.

حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية	**لا تعيين للمدراء من قبل الحكومة.** يجب على الدولة ألا تحتفظ بأي صلاحيات لتعيين مدراء أي تعاونية.	إن التعاون يقوم على صلة حيوية بين مبدأ المساءلة والمسئولية بين الأعضاء والمسئولين المنتخبين، وليس بين مسئولي التعاونيات والدولة.

مثال على التمكين: ويسكونسون، الولايات المتحدة الأمريكية، ولاية ويسكونسون § ١٨٥,٣٥، ٢٠٠٤: «لكل المسئولين سلطة ويمارسون واجباتٍ بالقدر الذي تسمح به اللوائح أو حسب ما يحددها المجلس فيما لا يتعارض مع اللوائح.»

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية لدولة زامبيا، § ١٦١ (١)، ١٩٧٠: يعطي المسجل السلطة لـ«تعيين واحد أو أكثر من المسئولين المحددين لإدارة شئون جمعية ما.»

حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية	**إدارة مالية ذاتية.** طبقاً للمتطلبات العامة للتدقيق المحاسبي فإن التعاونيات ينبغي أن يكون لها صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بنفقاتها واستثماراتها وينبغي ألا يفرض القانون أوجه صرف على أنشطة معينة أو أن يشرط موافقة الحكومة على القرارات الأساسية الأعمال المتعلقة بالنشاط.	آليات الإدارة الذاتية تمثل خاصية جوهرية للمؤسسات الخاصة، و ينبغي للتعاونيات أن تتعلم كيف تصبح شركات أعمال ناجحة من خلال الإدارة الذاتية وليس من خلال الحماية المفرطة للدولة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الفليبيني، §٩، ١٩٩٠: يعطي التعاونية السلطة للتأجير والرهن والشراء وإضافة إلى ذلك التعامل بالممتلكات العقارية وأن «تمارس سلطاتٍ أخرى ضرورية لتحقيق أغراضها كما هو منصوص عليه في عقد تأسيسها».

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية الزامبي، ١٩٧٠: للمسجل سلطة الموافقة على طائفة واسعة من الأنشطة الإدارية، بما في ذلك الاقتراض والاستثمار في الأسهم والسندات، باستخدام أصول الجمعية وعمليات التأجير.

٧-مجلس الإدارة

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
حماية التحكم الديمقراطي للعضو	**ينبغي أن يكون المجلس منتخباً من قبل أعضاء التعاونية.** ويجب على الدولة ألا تحتفظ بأي صلاحيات لإختيار أعضاء المجلس أو الموافقة عليهم.	أعضاء المجلس ينبغي أن يكونوا مسئولين أمام الأعضاء الذين انتخبوهم وليس أمام الحكومة أو أي طرف خارجي.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الفليبيني، §٣٨، ١٩٩٠: تنحصر إدارة شؤون التعاونية في مجلس الإدارة «المنتخب من قبل الجمعية العمومية لفترة تحددها اللوائح.»

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية التنزاني، §١٢٧، ٢٠٠٣: «يمكن للمسجل وفقاً لاشتراطات هذا الجزء من القانون، أن يقوم بتعيين أعضاء ذوي صفة خاصة في مجلس أي جمعية مسجلة تتسلم مساعدة مالية من الحكومة أو إذا قدر المسجل أن مثل هذا التعيين ضروري للمصلحة العامة أو لمصلحة الجمعية.»

حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية	**تحدد اللوائح حجم وتكوين مجلس الإدارة.** وعلى القوانين ألا تحدد حصصاً أو أي معايير محددة أخرى لاختيار مجلس الإدارة فيما يتجاوز تحديد حد أدنى ضروري لاتخاذ القرارات بصورة جماعية (على سبيل المثال ثلاثة أعضاء أو أكثر).	الحجم والتكوين الملائم لمجلس الإدارة يعتمد على حجم التعاونية وقطاع الصناعة الذي تعمل فيه والقدرات التسييرية.

مثال على التمكين: مسودة قانون الجمهورية التشيكية حول التعاونيات، § ٣١(٤)، ٢٠٠١: « يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالعدد الذي تم تحديده في اللوائح، وعلى أي حال، فإن المجلس سيتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل.»

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية التنزاني، § ٦٣(١)، ٢٠٠٣: «أي مجلس إدارة لجمعية مسجلة سيتكون مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن تسعة أعضاء.»

٨- حسابات رأس المال

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
فرض المشاركة الاقتصادية للعضو	**التوزيع طبقاً للرعاية.** توزيع فائض دخل التعاونية ينبغي أن يتم طبقاً لما لأدوار الرعاية المتعلقة بالتعاونية، وليس رأس المال المستثمر.	التوزيع على أساس الرعاية يعود إلى رواد روشديل الذين رأوا في المبدأ وسيلة لمكافأة الإخلاص، وإعادة دفع معظم الأرباح إلى الأعضاء المستهلكين وتمييز شركات أعمالهم عن المؤسسات القائمة على أساس الرأسمال، ولذلك يقال أن التعاونيات هي منظمات للناس وليس لرأس المال.

مثال على التمكين: ويسكونسون، الولايات المتحدة، ولاية ويسكونسون § ١٨٥,٤٥ (٣)، ٢٠٠٤: بعد خصم تكاليف مصاريف التشغيل والتكاليف، فإن ما يتبقى من ذلك لن يكون دخلاً للتعاونية ولكن يتم توزيعه ويدفع إلى الرعاة وفقاً لنسبة رعايتهم إلى مقدار الرعاية الكاملة.

حماية التحكم الديمقراطي للأعضاء	**السماح بتكوين احتياطيات ومخصصات رأسمالية.** ينبغي ألا يفرض القانون توزيع فائض الدخل بشكل لا يتيح للتعاونية الاختيار بين بناء الاحتياطي وتوجيه المخصصات لصندوق إستثماري، ولا أن يفرض مبلغاً محدداً للمساهمة في مثل هذا الصندوق.	إن بناء الاحتياطي أو إنشاء صندوق إستثماري ضروري لاستمرار نمو الكثير من شركات الأعمال. المبالغ التي يكون من الملائم تكريسها للاحتياطي ستختلف تبعاً لطبيعة العمل.

مثال على التمكين: ويسكونسون، الولايات المتحدة، ولاية ويسكونسون § ١٨٥,٤٥ (٤) (أ)، ٢٠٠٤: «إن أياً من الدخول الصافية يمكن توجيهها لفائض مخصص أو غير مخصص أو لاحتياطي التعاونية.»

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية السوداني § ٣٣، ٢٠٠٣: «ستقوم الجمعية بإنشاء احتياطي مالي وستقوم في كل سنة بتحويل ٢٥٪ على الأقل من أرباحها الصافية إليه.»

٩- مدقق الحسابات

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
حماية السيطرة الديمقراطية للأعضاء **حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية**	**اختيار الأعضاء.** ينبغي أن يكون لأعضاء التعاونية صلاحية اختيار مدقق الحسابات الذي يرتضونه.	إن الغرض من التدقيق المحاسبي هو تسهيل سيطرة الأعضاء على التعاونية عن طريق ضمان أن كافة الشؤون يتم تنفيذها بأمانة واحتراف.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الأوكراني § ١٨، ٢٠٠٣: يعتبر مدقق الحسابات «مسؤولا أمام الاجتماع العام للتعاونية ويتم إنتخابه خلال الاجتماع العام من ضمن أعضاء المنظمة التعاونية طبقاً لإجراءات التصويت التي تنظمها لوائح التعاونية.»

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية لدولة زامبيا § ٤١-١٤٠، ١٩٧٠: إن للمسجل الصلاحية للقيام بالتدقيق المحاسبي أو اختيار طرف ثالث للقيام بذلك.

١٠- حل النزاعات

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تجنّب تضارب المصالح **توفير إطار تنظيمي متماسك وكفؤ وحماية الآليات النافذة.**	**توفر محاكم مستقلة وهيئات تحكيم تقليدية.** إن أي شخص يؤتمن للحكم في النزاعات التي تكون التعاونيات طرفا فيها يجب أن يكون مستقلاً عن أي ترويج أو إشراف أو وظائف رقابة على التعاونيات، كما ينبغي ضمان حق التعاونيات في الوصول إلى المحاكم وأشكال التحكيم القائمة الأخرى بالإضافة إلى ترتيبات التحكيم الطوعية.	ينبغي أن تضمن آليات حل النزاعات الحيادية عن طريق عدم إشراك المسئولين الذين لهم مسئوليات أخرى تتعلق بترويج أو تنظيم التعاونيات. إن آليات القضاء والتحكيم القائمة لحل القضايا التجارية الأخرى يمكن الاستفادة منها لتخفيف ازدواجية الموارد.

مثال على الإعاقة: قانون الجمعيات التعاونية الماليزي § ٨٢، ١٩٩٢: جميع النزاعات التي تكون التعاونيات طرفا فيها «ينبغي أن تحال إلى المسجل العام لاتخاذ قرارٍ فيها.»

١١- الحل/والضم/والدمج

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
احترام العضوية الطوعية وحماية الآليات القائمةس	**الإجراءات اللازمة لموافقة الأعضاء.** ينبغي أن يحدد القانون آليات لتغيير أو حل التعاونيات بما في ذلك متطلبات النصاب والتصويت وكذا الإجراءات المتعلقة بإبلاغ الأعضاء والسماح بالانسحاب وتوزيع الأصول المتبقية بعد الحل.	التعاونيات تمثل منظمات طوعية وهو ما يعني صلاحية التغيير أو الحل، تماما كما صلاحية التأسيس طبقاً لاختيار الأعضاء.

مثال على التمكين: قانون الجمعيات التعاونية لدولة بوتسوانا، § ٩٠، ١٩٨٩ : البلاغ الخاص بحقوق الأعضاء المتعلقة بقرار الحل أو الدمج «يرسل إلى جميع الأعضاء والدائنين» وأي عضو «يمكن له عن طريق الإبلاغ كتابياً أن يوضح رغبته في ألا يكون عضواً في الجمعية الناتجة عن عملية الدمج.»

مثال على الإعاقة: قانون التعاونيات اللثواني، رقم I- ١٦٤، ١٩٩٣ : لا يتضمن أي بنود تتعلق بالضم أو الدمج أو التقسيم .

١٢- المنظمات القيادية

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
حماية الإدارة الذاتية والاستقلالية	**الإدارة الذاتية المرنة.** ينبغي على القانون أن يسمح بتكوين تنظميات قيادية مثل الاتحادات والفيدراليات والكونفيدراليات بدون أن يُملي هيكليتها أو أن يفرض على التعاونيات تشكيل أو دعم مثل هذه المنظمات.	إن الخدمات التي تقدم من خلال المنظمات القيادية تُقوي السمات الديمقراطية وتُجذر خبرات حركة التعاونيات. إن فَرْض الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية يضحي بالإدارة الذاتية الديموقراطية لكل تعاونية ويشجع على ممارسات غير كفؤة تكبح المنافسة.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الفلبيني، § ١، ١٩٩٠ : «تعترف الدولة بحقوق التعاونيات في أن تُنشئ وتطور ضمن أعضائها خدمات للترويج والتنظيم والتدريب وجمع المعلومات وتدقيق الحسابات والمساندة.

مثال على الإعاقة: قانون التعاونيات التنزاني، § ١٧، ٢٠٠٣ : يسمح لمسجل التعاونيات أن «يطلب من أي جمعيتين تشكيل اتحاد تعاوني والتقدم بطلب تسجيله.»

١- المشاركة في قطاع من القطاعات

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع حرية الوصول إلى الأسواق	**إلغاء المتطلبات المتعلقة بأشكال المؤسسات.** النظم التي تخص أي قطاع من القطاعات ينبغي ألا تفرض عليه شكل من أشكال المؤسسات أو الشركات بأسلوب يستثني التعاونيات من المشاركة.	يمكن لشركات الأعمال التعاونية وينبغي أن يُسمح لها بالعمل في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد.

مثال على التمكين: توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣، § ٧(٢)، ٢٠٠٢،: «ينبغي معاملة التعاونيات بما يتفق مع القوانين والممارسات الوطنية وعلى أساسٍ لا يمنح أي أفضلية للأشكال الأخرى من المؤسسات التجارية أو المنظمات الاجتماعية.»

مثال على الإعاقة: دولة هندورس: تفرض اللوائح التنظيمية على شركات التأمين بأن تكون مؤسسات مساهمة، الأمر الذي يمنع دخول التعاونيات في هذا القطاع.

تشجيع الوصول إلى الأسواق (فعلياً) **تشجيع المعاملة المنصفة**	**التسهيلات في المتطلبات التنظيمية.** ينبغي أن يتجنب الإطار التنظيمي المتطلبات الشاقة، بما في ذلك متطلبات وجود احتياط عال من رأس المال في مجالات البنوك والتأمين والمصممة أصلاً للشركات والأعمال الكبرى.	تقوم التعاونيات في العادة على خدمة الجمهور الذي لا يتلقى خدمة كافية من شركات الأعمال التقليدية بما في ذلك السكان الفقراء والمشتتون الذين لا يستطيعون توفير متطلبات رأس المال الكبير أو تحقيق المتطلبات التنظيمية الأخرى المفروضة على شركات الأعمال الكبرى.

مثال على التمكين: المجلس الدولي لاتحادات الإقراض، مشروع قانون نموذجي لاتحادات الإقراض، ٢٠٠٥: «ينبغي إبقاء رأسمال اتحاد الإقراض عند حدٍ أدنى يساوي ١٠٪ من أصول اتحاد الإقراض المعرضة للمخاطرة.»

مثال على الإعاقة: البيرو: تفرض القوانين المنظمة لأعمال التأمين حداً أدنى مرتفعا جدا لرأس المال، الأمر الذي يعيق تأسيس تعاونيات تأمينية صغيرة مثل تلك الموجودة في بلدان عديدة.

٢- الارتباطات المتداخلة

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع الوصول إلى الأسواق وحماية الإجراءات الآليات المعتمدة لذلك	**الحق في التداخل بأسعار غير تمييزية.** في الشركات العاملة في صناعات البنى التحتية مثل الاتصالات والكهرباء فإن الداخلين الجدد إلى السوق ينبغي أن يكون لهم حق الارتباط بالشبكات الخاصة بالمزودين الرئيسيين وفقاً لأسعار منظمة غير تمييزية بغرض خدمة المستهلكين.	في العادة يوجد لدى المحتكرين لأنشطة البنى التحتية حافزٌ قوي لرفض التعاون مع المنافسين أو لتقديم الخدمات لهم بأسعار مرتفعة.

مثال على التمكين: بولندا، ١٩٩٠: في إطار قوانين الخصخصة التي تسمح للشركات الجديدة بالمنافسة مع احتكارات الدولة السابقة المسيطرة، فقد قامت تعاونيتان (ويست، تيكزين) بإجراء مفاوضات للربط والتداخل وعمل ترتيبات لتشارك العوائد مع المزودين المحتكرين.

٣- الإطار التنظيمي

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
توفير الإطار التنظيميً المتماسك والكفؤ	**استمارات تقارير موحدة.** استمارات التقارير الموحدة القياسية يمكن توفيرها من قبل الحكومة بغرض تحسين كفاءة التقارير.	إجراءات قياسية لضبط الجودة توفر للحكومة والمقرضين وسيلة للرقابة ووالتقييم المرحلي.

مثال على التمكين: الولايات المتحدة: تلزم إدارة كهربة الريف من التعاونيات الكهربائية تقديم استمارة موحدة، «استمارة ٧»، للإبلاغ عن بيانات التشغيل والبيانات المالية. وقد تم إتباع نموذجٍ مشابهٍ في بنجلادش والفلبين.

تشجيع المعاملة المنصفة	**على السلطة أن تضع تعرفةً قائمة على التكلفة.** ينبغي أن تسمح الأنظمة للتعاونيات بوضع تعرفة كافية لتغطية مصاريف تقديم خدماتها، وينبغي ألا يؤدي تنظيم الأسعار إلى فرض سعر حدود عشوائية للأسعار مبنية على التكلفة لدى مقدمي الخدمة المدعومين، أو الأقل تكلفة.	أنشطة التعاونيات غالباً ما تخدم مناطق تكلفة خدمتها أعلى ولذلك فإن سقوف التعرفة العشوائية المبنية على تكلفة يحددها المزودون المحتكرون تصبح غير قابلة للتطبيق عند التعامل مع تعاونية.

مثال على التمكن: الولايات المتحدة: يتم استثناء التعاونيات دورياً من أنظمة تحديد تعرفة الكهرباء اعترافاً بالطبيعة الديمقراطية للتعاونية.

٤- الحصول على التمويل

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع المعاملة المنصفة	**حوافز لخدمة المناطق التي تفتقر إلى الخدمات.** يمكن للحكومة أن تشجع إنشاء التعاونيات عن طريق تقديم ضمانات قروض أو قروض مالية حكومية مباشرة بغرض تخفيض تكلفة الحصول على القروض.	بدون ضمانات الحكومة أو أي بدائل أخرى، يمكن أن تواجه التعاونيات تكلفة أعلى لرأس المال في الأسواق الخاصة أكثر مما توجهه شركات القطاع الخاص الكبرى. بالإضافة إلى أن الحصول على رأسمال منخفض التكلفة يمكن استخدامه لدعم هيكل التكلفة الخاص بالتعاونية التي تخدم المجتمعات الفقيرة والمشتتة جغرافيا والمجتمعات النائية التي تكون خدمتها مرتفعة الكلفة.

مثال على التمكين: قانون كهربة الريف في الولايات المتحدة، ١٩٣٦ : تمكن التعاونيات من الحصول على قروض منخفضة التكلفة مدعومة من الحكومة وكذلك تعطى لها أفضلية الوصول إلى مصادر الطاقة الحكومية المنخفضة التكلفة.

٥- فرض الضرائب

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع المعاملة المنصفة	**التفريق بين تعاملات الأعضاء وغير الأعضاء.** الفائض الموزع بالتناسب مع مقدار الدعم الذي قدمه العضو للجمعية ينبغي أن يعفى من الضريبة. أما الدخول التي يتم الحصول عليها من تعاملات غير الأعضاء فإنها يمكن أن تخضع لضريبة الدخل الخاضعة لها شركات الأعمال الأخرى.	الفائض الذي يوزع بالتناسب مع مقدار الرعاية للجمعيات ليس ربحاً بل هو إعادة للمال الناتج عن تحصيل زائد. أما عندما تتعامل الجمعية مع غير العضو وتحصل منه تعرفة أكبر من تكاليفها فإن الدخل الفائض يمكن أن يعتبر ربحاً ومن ثم يمكن فرض الضريبة عليه بناءً على ذلك.

مثال على التمكين: الولايات المتحدة : الهوامش الصافية ليست خاضعة لضريبة الدخل لكل من التعاونية والراعي إذا تم توزيعها على الرعاة بناءً على الأعمال التي أجروها مع التعاونية.

مثال على الإعاقة : روسيا، ١٩٩٠ : تخضع التعاونيات للضرائب على أساس عائد دخلها وليس بناءً على قياس الربح ولذلك فإنها مثقلة بقيم ضرائب عالية جداً.

٦- المنافسة

المبادئ الجوهرية	آليات لتحقيق المبادئ الجوهرية	الأسباب الكامنة
تشجيع المعاملة المنصفة	**إستثناء التعاونيات.** إن محظورات قانون المنافسة المتعلقة بالأعمال المشتركة بين مؤسسات الأعمال ينبغي أن يتضمن استثناء للتعاونيات.	كثيرٌ من قوانين المنافسة تمنع تنسيق الأداء من قبل رجال الأعمال المستقلين مثل الاتفاق على الأسعار أو شروط البيع أو تحديد من يبيعون له. مثل هذا السلوك غالباً ما يسلكه المزارعون وآخرون من الذين يديرون جمعيات التسويق التعاونية ولذلك فمن الضروري وضع تشريع أو إعفاءٍ تفسيري من قوانين المنافسةً.

مثال على التمكين: قانون كابر-فولستاد الولايات المتحدة، ١٩٢٢: يوفر إعفاءاتٍ محدودة من القانون المانع للاحتكار لجمعيات التسويق التعاونية التي تنطبق عليها مبادئ التعاون.

مثال على التمكين: قانون التعاونيات الفلبيني، § ٨، ١٩٩٠: «لن يعتبر أي عملٍ أو أسلوب تعاوني ينطبق عليه هذا القانون منخرطاً في مؤامرة أو اتفاقٍ معيقٍ للتجارة أو على أنه احتكار غير قانوني.»

اليوم، هنـاك إجماع جديد لدى الحركـة التعاونية وممارسـي التنمية يرفض وجود معايير قانونية منفصلة للتعاونيات في الدول النامية ويدعم بقوة استقلال جميع التعاونيات عن السيطرة الحكومية

الملحـق أ

نبذة تاريخية قصيرة عن قانون التعاونيات والإصلاح التشريعي في البلدان النامية

على العكس من تطور التعاونيات المتصاعد في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث تم إتباع قوانين التعاونيات عموماً وإدراك التطوير الأولي لقطاع التعاونيات، وقد سعت الإدارات الاستعمارية في كثير من الدول النامية إلى الترويج للتعاونيات من القمة إلى الأسفل. إن قوانين التعاونيات في كثير من البلدان، ابتداءً من الهند في مطلع القرن ٢٠ وامتداداً إلى دول ذات مستعمرين مختلفين وخلفيات أيديولوجية متباينة، قد أوجدت بيروقراطية حكومية لتوجيه وتطوير قطاع تعاوني بدلاً من منح اعتراف قانوني لقطاع تعاوني فحسب. وكان الترويج للتعاونيات بدوره مرتبطاً غالباً بمشروعات تطوير استعمارية، وكانت القوانين التي تم وضعها عبارة عن "وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعية المحاصيل المقصود تصديرها بغرض جر السكان الأصليين إلى الاقتصاد النقدي الذي يؤدي إلى تحصيل أسهل للضرائب وإلى إيجاد نظام من النشاط الاقتصادي المُسيطَر عليه سياسياً."[١]

ف تطور التعاونيات في الهند

يمكن تتبع نشوء نموذج التعاونيات التي تسيطر عليها الدولة وإرجاعه إلى قانون جمعيات الإقراض التعاوني الهندي للعام ١٩٠٤. وقد كان هذا القانون على نحو غير محكم على أساس قانون الجمعيات الصناعية والخيرية البريطاني الذي يرجع إلى القرن التاسع عشر، والذي حدد المتطلبات القانونية لتكوين التعاونيات ووفر تسجيلها من خلال هيئة حكومية متخصصة عُرفت بمُسجّل الجمعيات الصديقة.[٢] كان مُسجّل التعاونيات البريطاني يؤدي واجباته بصورة تشبه ما يفعله مُسجّل الشركات – فيقوم بتسجيل تأسيس الجمعيات ويتسلم الحسابات السنوية والتقارير، كما يقوم بالتحقيق في التجاوزات.[٣] ولكن دور المسجل الهندي كان يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعمل كمروج ومنظم ومستشار للتعاونيات.[٤]

وقد كان هدف ما أصبح يُعرف باسم النموذج «الهندي البريطاني الكلاسيكي» لقانون التعاونيات هو إشراك الدولة مباشرة في قيادة الحركة التعاونية باعتبارها «مستشاراً صديقاً».[٥] وكان على المسجل أن يعرض النصيحة وأن يساعد في ابتكار اللوائح وأن يُعلّم الجمعيات الناشئة المبادئ التعاونية، ولكنه لا يملك سلطة

---

١ هانز-إتش. مونكنر و إيه. شاه، مكتب العمل الدولي، خلق مناخ مفضل وأوضاع أفضل لتطوير التعاونيات في أفريقيا، ورقة عمل رقم ٧ (١٩٩٣)؛ أنظر أيضاً هانز-إتش. مونكنر، **التقرير العام، حول** دراسة مقارنة عن القوانين ذات الصلة بالجمعيات التعاونية ومنظمات المساعدة الذاتية الأخرى في أفريقيا ٢٦ (١٩٨٦) (تقديم وصفي للتعاونيات «لمكافحة المشاكل الاجتماعية مثل اعتماد المزارعين على التجار ومقرضي النقود، ولنشر أنظمة القيم وأنماط السلوك الخاصة بالسادة الاستعماريين بين المواطنين الأصليين (انتقال ثقافي).»).

٢ ريتا رودز، **تعاونيات استعمارية بعين مسجلهم التعاوني، في** ١٠٠ عام قانون جمعيات الإقراض التعاوني، الهند ١٩٠٤، ٢٢٨ (هانز-إتش. مونكنر، طبعة ٢٠٠٥).

٣ المصدر السابق في ٢٢٩-٣٠.

٤ مدهاف في. مداني، **قرن من التشريع التعاوني: من سيطرة الدولة إلى الاستقلالية إلى مشاركة الدولة**، مئة عام على قانون جمعيات الإقراض التعاوني، الهند ١٩٠٤، ٥٥-٥٧ (هانز-إتش. مونكنر، طبعة ٢٠٠٥).

٥ هانز-إتش. مونكنر، **نمط الهند البريطاني التعاوني الكلاسيكي: من رعاية الدولة إلى سيطرة الدولة**، مئة عام على قانون جمعيات الإقراض التعاوني، الهند ١٩٠٤، ١٤-١٠٦ (٢٠٠٥).

الإكراه والعقاب.[٦] وبمضي الزمن، يتضاءل دور المسجل بعد أن تتمكنت التعاونيات من تحقيق الاستدامة الاقتصادية والقدرة على الإدارة الذاتية.

وقد وصف دانيال هاملتون، الذي كان عضواً في اللجنة التشريعية الإمبراطورية التي قامت بصياغة قانون العام ١٩٠٤، الدور الفعال للدولة الاستعمارية في تطوير التعاونيات وربطها بالطموحات الاستعمارية الأوسع للحكومة البريطانية قائلاً: «لا تنس،» وأضاف شارحاً «كان الغرض صَهرْ الهند في كيان واحد ومن ثم تمكينها من أخذ مكانها المُستحق في العالم. إن الحكومة البريطانية موجودة هنا ومطرقة القران (الزواج) التي في يد الحكومة هي الحركة التعاونية.»[٧]

> وبعكس المقصد الأصلي الهادف إلى تقليل دور الحكومة في تطوير التعاونيات، فإن التشريعات اللاحقة أتت استجابة إلى الضعف الملحوظ أو النمو البطيء لقطاع التعاونيات وذلك عن طريق زيادة سلطات المُسجل

وبعكس المقصد الأصلي الهادف إلى تقليل دور الحكومة في تطوير التعاونيات، فإن التشريعات اللاحقة أتت استجابة إلى الضعف الملحوظ أو النمو البطيء لقطاع التعاونيات وذلك عن طريق زيادة سلطات المُسجل. وعلى سبيل المثال، فإن قانون بومبآي للجمعيات التعاونية ١٩٢٥، سمح للحكومة بالمشاركة في التعاونيات وأن يكون لها نصيبٌ في رأسمالها مما أدخل الدولة مباشرة في العمل التعاوني.[٨] أما قانون مادراس للجمعيات التعاونية لسنة ١٩٣٢م فقد أعطى المُسجّل السلطة ليحل محل اللجنة الإدارية للتعاونية عندما يريد هو ذلك.[٩]

وكان الاتجاه نحو زيادة سيطرة الدولة على التعاونيات قد استمر بعد نيل الهند استقلالها. ففي العام ١٩٥٥م لاحظت دراسة ممولة من قبل الدولة بأن تعاونيات الإقراض الريفية لم تكن توفر احتياجات المزارعين واقترحت نموذجاً جديداً لمشاركة الدولة في التعاونيات على مستويات مختلفة.»[١٠] وقد وفرت القوانين اللاحقة للمسجل سلطة حلّ التعاونيات وإصدار الأوامر إليها لتعديل لوائحها وكذا الموافقة على القروض ووضع حد أعلى لعضوية اللجان الإدارية وتعيين أو إزاحة الإدارة والعمل كهيئة تحكيمية لكل المنازعات بما في ذلك المنازعات التي يكون موظفو المسجل طرفاً فيها.[١١]

---

٦ المصدر السابق ١١٣-١٤.

٧ ورد في AKE EDEN، أفكار اقتصادية شرقية والتطوير التعاوني بشأن شبه القارة الهندية ما قبل الاستعمار، مئة عام على قانون جمعيات الإقراض التعاوني، الهند ١٩٠٤، ٢٢ (هانز-إتش. مونكنر طبعة، ٢٠٠٥).

٨ مدهاف في. مداني، قرن من التشريع التعاوني: من سيطرة الدولة إلى الاستقلالية إلى مشاركة الدولة، مئة عام على قانون جمعيات الإقراض التعاوني، الهند ١٩٠٤، ٦٢ (هانز-إتش. مونكنر، طبعة ٢٠٠٥).

٩ المصدر السابق ٦٢.

١٠ المصدر السابق ٦٥.

١١ المصدر السابق ٦٦-٦٩.

نمو وتأزم الإطار القانوني الذي تسيطر عليه الدولة

وفي دولٍ أخرى سواءً تلك الواقعة تحت النفوذ الاستعماري البريطاني أو خارجه، جرى إتباع نمط مشابه لزيادة دور الدولة في السيطرة على التعاونيات وإدارتها في المستعمرات البريطانية، وكان النموذج «الهندي البريطاني الكلاسيكي» لتشريع التعاونيات يتم استنساخه بشكل واسع.[١٢] وفي المستعمرات الفرنسية، كان يتم تشكيل التعاونيات كمنظمات حكومية رديفة بدلاً من كونها مؤسسات أعمالٍ مستقلة.[١٣] أما في الدول الاشتراكية أو دول الاتحاد السوفيتي السابق، فقد جُعلت التعاونيات أذرع للحزب وللدولة المسئولة عن تنفيذ قرارات التخطيط المركزي.[١٤]

وبصورة تشبه التاريخ في الهند فإن الكثير من الحكومات الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال عدلت قوانينها وأنظمتها تجاه زيادة دور الحكومات في التعاونيات.[١٥] وفيما بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تضمنت الأُطر القانونية والمؤسسية عناصر متشابهة في كل من الكتلة الشرقية والبلدان التي استقلت وتتضمن هذه العناصر ما يلي:

- إنشاء إدارات للتعاونيات لها سلطة تعيين وإزاحة المسئولين الإداريين في التعاونيات وسلطة التصديق على قرارات الأعمال الأساسية.
- تم معاملة موظفي التعاونيات كموظفين حكوميين.
- كان هناك حظرٌ قانوني على وصول التعاونيات إلى المحاكم، أو عقد الاتفاقيات أو عقد القروض دون الحصول على موافقة من الحكومة.
- كان هناك حظر على مزاولة التعاونيات لبعض الأعمال الأمر الذي استبعدها غالباً من الولوج في القطاعات المربحة مثل تصدير المنتجات الزراعية.
- كان هناك حظر على تشكيل اتحادات (فيدراليات) لتقديم الخدمات الضرورية بما في ذلك التأمين والتعليم والمساعدة في مجال التدقيق المحاسبي.
- إخضاع التعاونيات لتبعية الأطر الحزبية السياسية الرسمية، و
- العضوية الإجبارية في التعاونيات للمزارعين والعاملين الآخرين في قطاعات معينة أو السكان القاطنين في مناطق محددة.

---

١٢ هانز-إتش. مونكنر و إيه. شاه، مكتب العمل الدولي، خلق مناخ إيجابي وأوضاع أفضل لتطوير التعاونيات في أفريقيا، ٩-١٣ (١٩٩٣)؛ من كريشان وتمني، مكتب العمل الدولي، خلق مناخ إيجابي وشروط أفضل لتطوير التعاونيات في آسيا (١٩٩٤) (مناقشة تنفيذ نموذج الهند البريطاني الكلاسيكي في الدول الآسيوية) .

١٣ المصدر السابق ١٠-١١.

١٤ مكتب العمل الدولي، فرع التعاون خلق مناخ وأوضاع ملائمة لتطوير التعاوني في وسط وشرق أوروبا، ١٧-١٨ (١٩٩٦).

١٥ جون جوزيف أوجولا، **التغييرات الهيكلية في الحركة التعاونية وأثر ذلك على التشريع التعاوني في مختلف دول أفريقيا**، ورقة عن الخلفيات برقم ١، مكتب العمل الدولي - حلقة دراسية عن التغييرات الهيكلية في الحركة التعاونية وآثارها على التشريع التعاوني في مختلف دول العالم (عشيش شاهد، ١٩٩٣) («كل الحكومات الأفريقية تقريباً لجأت بعد الاستقلال إلى عددٍ من التشريعات والإجراءات الإدارية التي وضعت تعاونيات إفريقيا بفعالية تحت سيطرة الحكومة، وقامت بالتقليل من شأنها إلى درجة أصبح فيها إداريوها ومدراؤها يمتلكون من السلطة مما يمتلكه مدراء المؤسسات التابعة للحكومة.»)

وبالإضافة إلى إعاقة التعاونيات اقتصادياً فإن المحظورات الثقيلة التي فرضتها الدولة على ممارسات الأعمال قادت التعاونيات في عديد من البلدان لاكتساب وصمة سيئة كونها مؤسسات تسيطر عليها الدولة. كما تضاءل تسجيل الأعضاء والمشاركة في كثير من التعاونيات. وأصبح الدعم الحكومي ضرورياً بصورة متزايدة لاستدامة تلك المؤسسات الأمر الذي أثقل كاهل ميزانية الدولة.

وفي ثمانينات القرن الماضي، أدت برامج التعديل الهيكلي التي فُرضت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى استهداف الإنفاق الحكومي بصفة عامة والإنفاق على التعاونيات على وجه الخصوص. وعندما كان الدعم يُقطع أو يُخفض في كثير من البلدان فإن أعمال التعاونيات كانت تتعرض للفشل.

التطوير لمبادئ التعاونيات

كان الفضل في الانتشار السريع للتعاونيات في أوروبا وأمريكا الشمالية في منتصف ونهاية القرن التاسع عشر قد نُسب جزيئاً إلى صياغة وانتشار مبادئ التعاون من قبل جمعية روشديل البريطانية للرواد المنصفين وتعاونية رافيسن الألمانية للقروض والادخار. وقد كانت المبادئ التي نشرتها جمعية روشديل من العقد الرابع إلى العقد السادس من القرن التاسع عشر ذات تأثيرٍ كبير على وجه الخصوص.

أُسست جمعية روشديل من قبل ٢٨ من نسّاجي الأنسجة الناعمة في العام ١٨٤٤م كجمعية للمستهلكين. وقد أسهم كلٌ من الأعضاء الأصليين لجمعية روشديل بجنيه واحد لشراء بضائع بالجملة يتم بيعها إلى الأعضاء دون ربح. ومع تطور الجمعية زادت هوامشها الربحية وأخذت تبيع بسعر التجزئة العادي بحيث يتم تقسيم الأرباح على الأعضاء على أساس من نسبٍ ثابتة طبقاً للمبالغ التي أنفقت على المشتريات خلال السنة. وقد أصبحت القوانين التي تحكم ممارسات جمعية روشديل تُعرف فيما بعد بمبادئ روشديل وأصبحت تستعمل لتأسيس تعاونيات أخرى للمستهلكين في أنحاء انجلترا وأماكن أخرى.[١٦]

١٦ ديفيد ثامبسون، المبادئ التعاونية في الماضي والحاضر، ٥٣ كوب. كروسر (يوليو-أغسطس ١٩٩٤)، متوفر في www.cooperativegrocer.coop/articles/index.php?id=158.

مبادئ روشديل للمؤسسات التعاونية

(١) العضوية المفتوحة

تسمح الجمعية لكل شخص بالانضمام إليها ويدفع أحدث الأعضاء نفس رسوم العضوية التي يدفعها أقدمهم.

(٢) السيطرة الديمقراطية (شخصٌ واحد صوت واحد)

يقوم التصويت على المبدأ (التشارتيزي) شخصٌ واحد صوت واحد، بصرف النظر عن عدد الحصص التي يسيطر عليها كل شخص.

(٣) توزيع الفوائض بما يتناسب مع التعامل التجاري

تتم إعادة معظم الأرباح إلى الأعضاء المستهلكين بغرض مكافأة الإخلاص/الولاء. ويتم توزيع الحصص وفقاً للتعامل مع التعاونية بدلاً من مصالح الملكية.

(٤) دفع فوائد محدودة على رأس المال

يفضل دفع مبلغ محدد كفائدة بدل اً من الفوائد الخاضعة للتوقعات، الأمر الذي يُمكّن الجمعية من استخدام الفائض الإضافي لتوفير رواتب أفضل وظروف عمل أفضل كنوع من المكافأة للمستخدمين. وعليه تبقى الحصص في التعاونية عند قيمتها الاسمية بدلاً من ترك تحديد قيمتها للسوق.

(٥) الحياد الديني والسياسي

أضافت جمعية روشديل هذا المبدأ كاستجابة لتجربة بعض التعاونيات ذات الأهداف السياسية والتي كان يتم مقاطعتها من قبل مجموعات المستهلكين الذين كانوا يحتجون على مواقفها المثيرة للجدل.

(٦) التجارة النقدية.

لقد كان أحد أكبر إخفاقات التعاونيات السابقة هو منحها قروض للأعضاء الأمر الذي تطلب رفع الأسعار لتغطية الخسائر.

(٧) تشجيع التعليم.

بعد سماح المسجل للتعاونيات بتوفير مبالغ تُخصص للتعليم فقد جرى إضافة هذا المبدأ حيث كانت التعاونيات من قبل توفر مبالغ مخصصة للتعليم ولكن بصفة غير قانونية.

وقد أصبحت القوانين التي تحكم ممارسات جمعية روشديل تُعرف فيما بعد بمبادئ روشديل وأصبحت تستعمل لتأسيس تعاونيات أخرى للمستهلكين في أنحاء انجلترا وأماكن أخرى

وقد أُدخلت تحويرات على مبادئ روشديل من قبل حركات تعاونية وطنية وعالمية حول العالم، بما في ذلك من قبل القائمين على رعاة مزارع تربية الحيوانات (الجرانج) في الولايات المتحدة في العام ١٨٧٦[١٧] والتحالف العالمي للتعاونيات في العام ١٩٣٧,[١٨] وكان الجهد المبدئي لتطوير التعاونيات من قبل الحكومات الاستعمارية في الغالب مستنداً أساساً على مبادئ روشديل من حيث الشكل. لكن جهودها، الهادفة لإدخال الدولة باعتبارها القائد الرسمي للحركة، تحدّت هذه المبادئ التي ترى أن التعاونيات يجب أن تتبع مبدأ التحكم الديمقراطي من قبل أعضائها.

في العام ١٩٩٥ تبنى التحالف العالمي للتعاونيات تصريحاً جديداً حول هوية التعاونية ينطبق على حدٍ سواء على جميع التعاونيات ويسلط الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بكل التعاونيات واعتبارها مؤسسات أعمال مستقلة عن الحكومات.

وفي العام ١٩٦٦، ميّز التحالف العالمي للتعاونيات بين المبادئ القابلة للتطبيق على التعاونيات المتطورة «بصورة كاملة» والتعاونيات التي لا تزال «في بداية تطورها.»[١٩] وفيما يتعلق بالتعاونيات المتطورة بصورة كاملة أوضح التحالف العالمي للتعاونيات بأن «الديموقراطية في إدارة التعاونية يتضمن بالضرورة الإدارة الذاتية بمعنى الاستقلالية عن أي سيطرة خارجية.» ولكن فيما يتعلق «بالدول النامية حديثاً» خُلص التحالف العالمي للتعاونيات إلى أن «الناس الذين بدؤوا بتعلم التعاون ليسوا دائماً مؤهلين ذاتياً بصورة كاملة لإدارة جمعياتهم بنجاح.»[٢٠] ولذلك استخلص التقرير أن الحكومات في الدول النامية يمكنها أن «تصر» على «أن يؤخذ بعين الاعتبار الاستشارات التقنية الملائمة» وبما في ذلك «المطالبة بأن يكون ممثلوها أعضاء في مجلس الإدارة لفترة من الزمن.»[٢١]

وفي ذات العام تبنت منظمة العمل الدولية التوصية رقم ١٢٧ المتعلقة بدور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.[٢٢] وعلى الرغم من أن التوصية توفر مجموعة إيجابية من المبادئ للإصلاح القانوني، إلا أن القسم الخاص بـ«المساعدة الإدارية» أقر خلط السلطات الإشرافية التعاونية «لفترة البداية فقط،» بالنوع ذاته من السلطات لتعيين الموظفين التعاونيين «وإعطاء النصائح والتوجيهات» التي كانت تستخدم حينها للسيطرة على التعاونيات في كثير من الدول النامية.

---

١٧ جيمس آر. باأردا، المبادئ التعاونية وقوانينها: وصفٌ قانوني لمؤسسات فريدة، الولايات المتحدة قسم الزراعة، الزراعة التعاونية خدمة الأبحاث رقم ٥٤ (١٩٨٦).

١٨ أنظر التعاونيات الدولية مركز المعلومات، المبادئ، متوفر على www.wisc.edu/uwcc/icic/def-hist/gen-info/.

١٩ انظر التعاونيات الدولية مركز المعلومات، تقرير حول مهمة التحالف العالمي للتعاونيات حول المبادئ التعاونية (١٩٦٦)، متوفر في www.wisc.edu/uwcc/icic/def-hist/gen-info/Report-of-the-ICA-Commission-on-Co-opera1/index.html.

٢٠ (يشرح أنه من الضروري الاعتراف بأن التعاونيات التي هي في حد ذاتها لديها في بداية تطويرها أجهزتها الديمقراطية هي أيضاً وبقدر كبير من الاحتمال متخلفة وبالمثل قدرات أعضائها على القيام بالإجراءات الديمقراطية بفعالية ومن أجل الوصول مستعدين إلى التنظيم الديمقراطي.»).

٢١ المصدر السابق.

٢٢ توصيات مكتب العمل الدولي ١٢٧: دور التعاونيات في التطوير الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية (١٩٩٦).

توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٧ (١٩٦٦)، القسم الثالث. أ. التشريع

١٠. ينبغي اتخاذ كل الإجراءات الملائمة بما في ذلك استشارة التعاونيات القائمة:

أ. لتتبع وإلغاء المواد التي تحتويها القوانين والتنظيمات والتي يمكن أن يكون لها تأثيرٌ على حظر غير مناسب لتطوير التعاونيات من خلال التمييز، مثل ما هو الحال فيما يتعلق بفرض الضرائب أو تخصيص تراخيص وحصص، أو من خلال الفشل في معرفة الشخصية المميزة للتعاونيات أو معرفة قوانين معينة تتعلق بتسيير التعاونيات.

ب. لتجنب إدراج مثل هذه المواد في القوانين والنظم المستقبلية.

ج. لملائمة القوانين والنظم القائمة مع الأوضاع الخاصة بالتعاونيات.

١١. ينبغي أن تكون هناك قوانين ونظم متعلقة حصرياً بتكوين وتسيير التعاونيات، وبحماية حقوقها في العمل بمساواة لا تقل عن الشروط التي تعمل بها الأشكال الأخرى من المؤسسات وهذه القوانين والنظم يفضل أن تكون قابلة للتطبيق على كل أصناف التعاونيات.

١٢-١. كل هذه القوانين والنظم ينبغي أن تحتوي في كل حالة على مواد تتعلق بالمسائل التالية:

أ. تعريف أو وصف للتعاونية يوضح ملامحها الأساسية، وأنها تُجمّع لأشخاص قرروا طوعاً الانضمام معاً لتحقيق غاية مشتركة من خلال تأسيس مؤسسة تُدار بشكل ديمقراطي وتقدم مساهمات منصفة إلى الرأسمال المطلوب وتتقبل نصاب عادل من المخاطر والمنافع الناجمة عن الأنشطة التي يساهم فيها الأعضاء.

ب. وصفٌ لأهداف التعاونية، وإجراءات تأسيسها وتسجيلها، وتعديل وضعها القانوني وحلها.

ج. شروط العضوية، مثل: الحد الأقصى من كل حصة، وحيثما يكون ملائماً، نسبة الحصة المستحقة لحظة الاشتراك، والوقت المسموح به لدفع المبلغ المستحق كاملاً وكذلك حقوق وواجبات العضو والتي ينبغي كتابتها بتفصيل كبير في لوائح التعاونيات.

د. أساليب الإدارة والتسيير والتدقيق الحسابي الداخلي وإجراءات التأسيس وتسيير الإجراءات بكفاءة.

هـ. حماية اسم (التعاونية).

و. آلية التدقيق الحسابي الخارجي وإرشادات التعاونيات لاحترام وتنفيذ القوانين والنظم.

٢. الإجراءات المنصوص عليها في مثل هذه القوانين والنظم وعلى وجه الخصوص إجراءات التسجيل التي ينبغي أن تكون بسيطةً وعمليةً بقدر الإمكان حتى لا تعيق عملية إنشاء وتطوير التعاونية.

١٣ . ينبغي أن تسمح القوانين والنظم المتعلقة بالتعاونيات بتكوين اتحادات (فيدراليات) للتعاونيات.

إن المشاكل التي واجهتها الجمعيات التي تسيطر عليها الدولة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي قد عجلت في عملية إعادة فحص دور الدولة في التطور التعاوني.[٢٣] وفي العام ١٩٩٥ تبنى التحالف العالمي للتعاونيات تصريحاً جديداً حول هوية التعاونية ينطبق على حد سواء على جميع التعاونيات ويسلط الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بكل التعاونيات واعتبارها مؤسساتٍ أعمال مستقلة عن الحكومات.[٢٤] وبعد ذلك شرعت منظمة العمل الدولية بإجراء متعدد السنوات لإعادة النظر في التوصية ١٢٧، الأمر الذي أدى إلى تبني التوصية ١٩٣ في العام ٢٠٠٢. وتزيل التوصية ١٩٣ التصديق السابق على التدخل الإداري في شؤون التعاونيات وتتبنى تصريح التحالف العالمي للتعاونيات حول هوية التعاونية باعتبار أنه ينطبق على كافة التعاونيات.[٢٥]

٢٣ أنظر ألفرد هانيل، التعاونيات المدعومة من قبل الدولة والاعتماد على الذات: بعض جوانب إعادة تنظيم الهياكل التعاونية التي مُنحت الصفة الرسميةً فيما يتعلق بأفريقيا (١٩٨٩)، هانز-إتش. مونكنر، **تعاونيات أفريقيا والدولة في التسعينيات، الكتاب السنوي لمركز التعاونيات** (١٩٩٢)، مكتب العمل الدولي، العلاقة بين الدولة والتعاونيات في التشريع التعاوني: تقرير عن حلقة النقاش التي عقدت في جنيف ١٤-١٥ ديسمبر ١٩٩٣ (١٩٩٤)، سانجيف شوبرا، مركز التعاونيات والتطوير الريفي والتعاونيات: من السيطرات إلى الإطار التنظيمي: سياسات لإقليم سارك (منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي - SAARC) (عالم الكتب ١٩٩٩)

٢٤ التحالف العالمي للتعاونيات، تصريح حول هوية التعاونية (١٩٩٦).

٢٥ توصيات مكتب العمل الدولي ١٩٣: توصيات تخص تشجيع التعاونيات (٢٠٠٢).

تصريح التحالف العالمي للتعاونيات حول الهوية التعاونية (١٩٩٦)

تعريف: التعاونية رابطة مستقلة للأشخاص المتحدين طوعاً لتحقيق احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مملوكة جماعياً ومدارة ديمقراطياً.

القيم: تقام التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية، والمسئولية الذاتية والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن. وفي تقاليد مؤسسيها يؤمن أعضاء التعاونية بالقيم الأخلاقية للأمانة والوضوح والمسئولية الاجتماعية والاهتمام بالآخرين.

المبادئ: إن مبادئ التعاونية هي خطوط إرشادية تتيح للتعاونيات وضع قيمها أثناء الممارسة.

١. العضوية الطوعية المفتوحة: إن التعاونيات منظمات طوعية ومفتوحة لكل الأشخاص القادرين على استخدام خدماتها والعازمين على تقبل مسئوليات العضوية بدون أي تمييز جنسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني.

٢. التحكم الديمقراطي للأعضاء: التعاونيات منظمات ديمقراطية يتحكم بها أعضاؤها الذين يساهمون بنشاط في وضع سياساتها واتخاذ قراراتها. والرجال والنساء الذين يخدمون كممثلين منتخبين هم مسئولون محاسبون أمام الأعضاء. وللأعضاء في التعاونيات الأولية حقوق تصويت متساوية (عضو واحد صوت واحد)، والتعاونيات على أية مستويات أخرى تعتبر هي أيضاً تُشكّل وتُنظّم بشكل ديمقراطي.

٣. المشاركة الاقتصادية للعضو: يساهم الأعضاء بشكل منصف ويسيطرون ديمقراطياً على رأسمال تعاونيتهم. وفي العادة فإن جزءاً على الأقل من ذلك الرأسمال هو ملك للتعاونيات. ويتلقى الأعضاء في العادة تعويضات محدودة، إن وجدت، على الرأسمال الذي أسهموا به كشرط للعضوية. ويخصص الأعضاء الفوائض لبعض أو كل الأغراض التالية: تطوير تعاونيتهم، ربما عن طريق تخصيص احتياطيات، يكون بعضها على الأقل غير قابل للتوزيع، إفادة الأعضاء تكون بمقدار نسبة تعاملهم التجاري مع التعاونية، ودعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء.

٤. الإدارة الذاتية والاستقلالية: التعاونيات منظمات للمساعدة الذاتية مدارة ذاتياً ومُسيطر عليها من قبل اعضائها. فإذا قاموا بالدخول في ترتيبات مع منظمات أخرى، بما في ذلك الحكومات، أو قاموا بزيادة رأسمالهم من مصادر خارجية، فإن ذلك يتم وفق شروطٍ تضمن التحكم الديمقراطي للأعضاء وتضمن استقلالية تعاونيتهم.

٥. التعليم والتدريب والمعلومات: توفر التعاونيات التعليم والتدريب لأعضائها، وممثليها المنتخبين، ومدرائها وموظفيها حتى يتمكنوا من المساهمة بفعالية في تطوير تعاونياتهم. ويقومون بتزويد الرأي العام وخصوصاً الشباب وقادة الرأي بالمعلومات حول طبيعة وفوائد التعاون.

٦. التعاون ضمن التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضاءها بفعالية قصوى وتقوي الحركة التعاونية عن طريق العمل الجماعي من خلال الهياكل المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

٧. الاهتمام بالمجتمع: تعمل التعاونيات من أجل التنمية المستدامة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يصادق عليها الأعضاء.

واليـوم، هنـاك إجماع جديد لدى الحركة التعاونية وممارسـي التنمية يرفض وجود معايير قانونية منفصلة للتعاونيـات في الـدول الناميـة ويدعم بقوة استقلال جميع التعاونيات عن السيطـرة الحكومية.[٢٦] وقد انبثقت (كلاريتي) من خلال هذا الإجماع الجديد ساعيةً إلى دفع مثالياتها نحو التنفيذ.

٢٦ أنظر التحالف العالمي للتعاونيات، القيم التعاونية في عالم متغير (١٩٩٢) (الاعتراف أنه في كثير من البلدان النامية "كان هناك مشكلات في تأسيس العلاقة الصحيحة مع الدولة بغرض التسيير بفعالية كتعاونية.")، الأمم المتحدة: التشريعات ودور التعاونيات على ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، تقرير السكرتير العام، أ/٥٤/٥٧ (٢٣ ديسمبر ١٩٩٨).

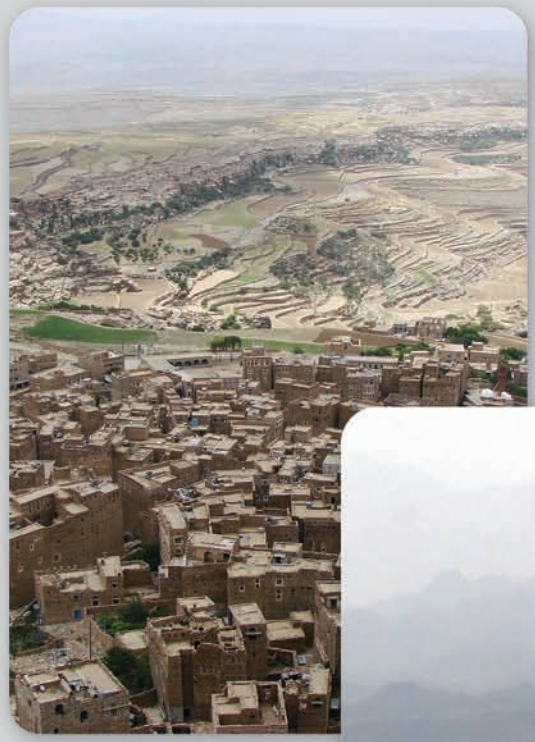

AAC MIS
The Americas Association of Cooperative/Mutual Insurance Societies

ACDI VOCA
Expanding Opportunities Worldwide

CHF International

Land O'Lakes
INTERNATIONAL DEVELOPMENT
Innovative Solutions for Global Prosperity

NCBA
National Cooperative Business Association

NRECA International Ltd.
Your Touchstone Energy® Partner

NTCA
The Voice of Rural Telecommunications
www.ntca.org

WOCCU
World Council of Credit Unions, Inc.

SPIEGEL & MCDIARMID

1333 New Hampshire Avenue, NW, Washington, DC 20036
Telephone: (202) 879.4000 • Facsimile: (202) 393.2866